النحو الكوفي بين الأنباري وابن سعدان
"موازنة بين كتابي الإنصاف للأنباري ومختصر النحو لابن سعدان"

د.حميد عبده أحمد سلام النهاري

أستاذ النحو والصرف المساعد ـ قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب

جامعة تعز ـ اليمن

ملخص

كثيرة هي تلك المراجعات التي لا بد أن تبدأ في إطار الدرس النحوي مفيدة من نشر ما لم ينشر من كتب التراث النحوي ومن توافر وسائل البحث الحاسوبي في المدونات النحوية التي أصبح في بإمكانها استخراج الإبرة من كومة القش.

ولعل من أهم مجالات تلك المراجعات إعادة النظر في نسبة الأقوال والآراء إلى المدارس والمذاهب وأئمة النحو، ويأتي على رأس ذلك تحرير مذاهب الكوفيين الذين ينسب إليهم أقوال أقل ما يقال فيها: إنها بحاجة ماسة إلى المراجعة والتوثق من صدورها عنهم، وبخاصة أنها نقلت عن خصومهم، ومن هنا جاءت هذه المحاولة التي تصب في مراجعة وتحرير مذاهبهم ـ أعني الكوفيين ـ في عدد من المسائل من خلال الموازنة بين أشهر كتب الخلاف النحوي من جهة، وأحد كتب الكوفيين الذي يمتاز عن كتب الكوفيين الآخرين التي وصلت إلينا بتخليصه للمادة النحوية من جهة أخرى.

وقد تناولت هذه المحاولة البحثية جملة من المسائل التي نسب الأنباري فيها إلى الكوفيين آراءً ومذاهب ظهر من خلال عرضها وموازنتها مع ما سطره ابن سعدان أنها لا تمثلهم ولا تعبر عن مذهبهم، وهو ما يجب أن يضع حدا للاعتماد المطلق على ما كتبه الأنباري في نسبة الآراء والأقوال النحوية إليهم.

الفاتحة

موضوع هذه المحاولة هو الموازنة بين كتاب مختصر النحو لابن سعدان الكوفي [ت٢٣١هـ] وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري [ت٥٧٧هـ]، وأحسب ـ والعلم عند الله ـ أن تلك الموازنة من الأهمية بمكان ؛ ذلك أن أهميتها لا تنطلق من أهمية الكتابين ومكانة الكاتبين ـ وهو ما سأتناوله لا حقا ـ فحسب، بل تتجاوز ذلك إلى طبيعة ما ستوليه الموازنة من اهتمام وتركيز على جملة من المسائل التي تنسب إلى النحويين الكوفيين، تلك المسائل التي تلقاها الخلف عن السلف بمقبولية تامة بينما كان الذي يفترض أن تخضع للنظر والبحث والتفتيش، كما يمكن أن تنبع أهميته من طريقة التناول التي تتخذ من الموازنة في تلك المسائل بين ما نسبه الأنباري إلى الكوفيين وبين ما يقوله ابن سعدان ـ وهو واحد من النحويين الكوفيين المتقدمين ـ في القضايا ذاتها لنخلص إلى مدى دقة تلك النسبة إليهم.

إضافة إلى ذلك سيكتسب البحث أهمية من خلال تعزيز آراء ابن سعدان بآراء كوفيين آخرين كالفراء [ت٢٠٧هـ] وثعلب [ت٢٩١هـ] والطبري [ت٣١٠هـ] وابن الأنباري [ت٣٢٨هـ]، ومن المحاولة الجادة لتتبع الاحتجاجات التي أوردها الأنباري على ألسنة الكوفيين من خلال العودة إلى كتبهم أو ما تبقى منها.

وتلك الأهمية التي ذكرت هي هدف البحث، ولا يهمني بعد ذلك أن يكون هذا الرأي هو الراجح أو ذاك بقدر ما يهمني أثابت هذا إلى من نسب إليهم أم أنه غير ثابت عنهم؟؛ ذلك أن الانشغال بالترجيح مِن قبل مَن كان لا يعني في النهاية إلا إضافة رقم إلى قائمة طويلة ترجح هذا الرأي مقابل قائمة أخرى طويلة ترجح الرأي المقابل، ومن هو هذا الذي كلمته هي الفصل في قضايا من هذا النوع ؟!.

وقد اقتضت طبيعة هذه المحاولة البحثية أن تأتي في فاتحة أعلنت فيها الموضوع

وعرضت لأهميته، وأشرت إلى نهج العمل فيه، وذكرت أقسامه الرئيسة، ومدخل خصصته للموازنة العامة بين الكتابين مما له صلة وثيقة بالموازنة بين المسائل النحوية موضوع الموزانة، وهي المسائل التي خصصت لها الجزء الأكبر من هذه المحاولة، واقتصرت فيها على ثلاث عشرة مسألة، ليست هي كل المسائل التي أرى أن الأنباري نسبها إلى الكوفيين ولا تثبت عنهم، وإنما هي كل ما نسبه إليهم وفي كتاب ابن سعدان ما يفيد أنها ليست كذلك ـ ومن هنا جاءت تسمية البحث ـ وخاتمة عرضت فيها لأهم النتائج والتوصيات.

وأحسب أني قد توخيت الدقة وحاولت جاهدا الإصابة فيما ذكرته أو توصلت إليه، فما كان فيه من صواب فالفضل فيه لله وحده، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي، وأنا أستغفر الله منه وأتوب إليه.

المدخل: بين الأنباري وابن سعدان

١ ـ ٧. توطئة:

الاختصار الذي اعتمده ابن سعدان في مقابل الإسهاب الذي اعتمده الأنباري، يجعلان الموازنة بين الكتابين تحمل في طياتها قدرا كبيرا من الممانعة، تطلبت مزيدا من الجهد والوقت في سبيل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وأعمق فائدة، ولولا ذلك لاستأثر الكتاب الأكبر بكل الحديث، وخرج الأصغر صفر اليدين، ويأتي هذا المدخل لحسم جملة من القضايا العامة التي لا بد منها عند الموازنة بين أي كتابين ليخلو الجو في الجزء الآتي من البحث للمسائل النحوية.

٢ـ ٧. الأنباري وابن سعدان :

ليس على مؤلف الإنصاف عشاوة نرفعها، ولا جهالة ندفعها، فالرجل واحد من كبار النحويين في تاريخ العربية تناوله باحثون كثر في عدد جم من الدراسات، وتصدى لتحقيق كتبه نخبة من كبار المحققين، ولعلي هنا أقف فقط مع ما يمكن أن

يكون له صلة ليس بالدرس النحوي في الإنصاف بل بما هو أخص من ذلك، أعني قضية إدارة الصراع العلمي والجدل المعرفي الذي قام به الأنباري في كتابه واستطاع من خلاله أن يخطف أنظار الباحثين إلى كتابه:

ولد الأنباري كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(١) سنة (٥١٣ هـ) وتوفي عام (٥٧٧هـ) أي أنه ولد في عصر كان الصراع الفكري والسياسي فيه على أشده مما ترك أثرا واضحا على طبيعة المعارف التي يتهم بها رجالات ذلك العصر وأصحاب النفوذ، وهذا بلا شك سيترك عليه أثره كأي فرد تلقى معارف ذلك العصر وعلومه، تلقى الأنباري تعليمه في المدرسة النظامية التي أنشأها نظام الملك [ت ٤٨٥هـ] الوزير المشهور للسلاجقة الذين استولوا على مقاليد الحكم الفعلية إثر البويهين، الذين سعوا جاهدين إلى إيجاد أرضية فكرية تناهض الأرضية الفكرية السائدة أيام البويهين، ومعلوم ما سيترتب على ذلك من انتشار الجدل والحوار، وهو ما سيترك أثارا أخرى على طلاب العلم ومنهم صاحبنا، فإذا أضيف إلى ذلك أن المدرسة النظامية منذ تأسيسها تبنت المذهب الشافعي(٢)، ومعلوم الجدل الفكري القائم بين الشوافع والأحناف، وأنه ـ أعني الأنباري ـ تفقه على أحد كبار علماء المذهب الشافعي (ابن الرزاز)(٣) "وحصّل

(١) تدور حوارات تصل إلى حد الجدل في قاعات الدرس والنقاش حول اسم الشهرة لهذا الرجل بين قائل: الأنباري وقائل ابن الأنباري، وقد يصل الأمر إلى درجة التشنيع على المخالف، وهو ما جعل بعضهم يطلق (الأنباري) على هذا الذي نحو بصدده كونه عرف بهذا في زمنه، في حين يجعل (ابن الأنباري) لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري [ت٣٢٨هـ]، وهي محاولة جيدة للتفريق بين العلمين، لكن لا ينبغي أن تقرن بالتشنيع على من عكس الأمر، أو أطلق عليهما معا ابن الأنباري، ذلك أن من يراجع كتب أهل العلم يجد هذا وهذا وإنما التمييز أحيانا يكون بالكنية أو باسم الكتاب.

(٢) فقد جُمع الناس على اختلاف طبقاتهم للتلقي عن إمام الشافعية في وقته أبي إسحاق الشيرازي، ينظر: سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي: ١٩/ ٩٤.

(٣) إنباه الرواة: ٢/ ١٦٩.

طرفا صالحا من الخلاف "[1]، وهو ما سيعزز ولا شك ولع هذا الطالب بالجدل والنقاش، وكان من شأنه بعد ذلك أن ألف في علم الكلام والجدل والخلاف الفقهي عند الشوافع والأحناف، وكل ذلك يقرر أن الرجل الذي نشأ منذ الوهلة الأولى في هذا المحيط الحواري لا بد أن يكون الصراع الفكري والحوار العلمي الذي أداره في كتابه الإنصاف قد تأثر به ولا شك إن بصورة أو بأخرى.

وقد ادعى الأنباري فوق ذلك أنه هو الذي أسس علمين جديدين يضافان لعلوم الأدب الثمانية " هما علم الجدل وعلم أصول النحو "[2]، ولعل كل ذلك هو ما جعل مسائله التي سطرها تبدو على درجة قوية من الصنعة والإحكام أسهمت مع ما للرجل من شهرة في كتب التراجم في جعل إنصافه مرجعا للدارسين من أيامه وحتى يومنا هذا.

وجانب آخر لا بد من تسليط الضوء عليه في حياة صاحبنا هو ما جعله ثائرا على الكوفيين؛ يصف ما ذهبوا إليه بالفساد في عشرات المواضع في حين لا يصف ما ذهب إليه البصريون بذلك الوصف حتى فيما رأى أنهم مخطئون فيه، ولعل ما ظهر لي مما له صلة بذلك؛ هو أن الرجل نشأ بصري الهوى والمذهب؛ إذ إن الجو العلمي النحوي كان بصريا، وتلقى العربية على مشاهير أتباع المذهب البصري كالجواليقي وابن الشجري، ومعلوم تعصب البصريين ومن تابعهم على نحويي الكوفة[3]، ومظاهر ذلك التعصب لا تخفى ومن ذلك ما يقوله أستاذ الأنباري

(١) بغية الوعاة: ٢ / ٨٦.

(٢) نزهة الألباء: ٢٧٦.

(٣) من أعجب ذلك ما جاء في رسالة للأعلم الشنتمري [ت٤٧٦] ذكر فيها ورود بعض الأقاويل عن تجويز سيبويه: (فإذا هو إياها) إلى جانب (فإذا هو هي) في المسألة الزنبورية، واقتصاره على (فإذا هو هي) في أقاويل أخر، وبعد أن استدل على صوابية قول سيبويه المشهور عنه (فإذا هو هي) مخطئا من يجيز الوجه الآخر (فإذا هي إياها) قائلا: " والكوفيون يجيزون النصب كما تقدم، وهو غلط بين وخطأ فاحش، لا تقوله العرب، ولا تعلقَ له بقياس فاعلمه" لكنه عندما جاء لمعالجة ما جاء عن سيبويه في بعض الأقاويل=

أعنى ابن الشجري [تـ٥٤٢]: "ولنحاة الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من حقيقة "(١)، والأنباري "لم يكن ينتمي في النحو إلا إليه"(٢)، وملحوظ لغة التعميم في لغة شيخه من مثل: (نحاة الكوفيين) و(أكثر كلامهم)، ثم الوصف في (تهاويل) و(فارغة) إضافة إلى التنكير في (حقيقة) ليدل على العموم، وكل ذلك يمكن أن يكون واحدا من الأسباب، التي دفعت الأنباري إلى رمي أراء الكوفيين بالفساد في عشرات المواضع.

أما ابن سعدان أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي الكوفي الضرير فقد ولد عام [١٦١هـ] وتوفي عام [٢٣١هـ] وممن ترجم له ابن الجزري [تـ٨٣٣هـ] قائلا: "محمد بن سعدان.. الكوفي النحوي إمام كامل، مؤلف الجامع والمجرد وغيرهما، وله اختيار لم يخالف فيه المشهور، ثقة، عدل "، وأضاف ".. صنف في العربية والقراءات، وثقه الخطيب وغيره، أخذ القراءة عرضاً عن سليم بن حمزة وعن يحيى ابن المبارك اليزيدي وعن إسحاق بن محمد المسيبي، وروى الحروف سماعاً عن عبيد بن عقيل عن شبل وعن محمد بن ابن المنذر عن يحيى بن آدم وعن معلى بن منصور عن أبي بكر، قال الداني وكان ربما دلس باسم الكسائي فقال حدثنا

= أي (فإذا هي إياها) نجده يقول: "فظاهر جوابه مدخول لما قدمنا، والخطأ فيه بين من جهة القياس لما ذكرنا، فإن كان قد قاله والتزمه دون الرفع فقد أخطأ خطأ لا مخرج له منه، وإن كان قاله وهو يرى الرفع أولى وأحق، إلا أنه آثر النصب للإعراب وحملا على المعنى الخفي دون ما يوجبه القياس واللفظ الجلي فلجوابه عندي وجهان حسنان.." رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية:١٨ : ٢١ تحقيق حياة قارة: مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المجلد السابع العدد الثاني ١٤٢٦ / ٢٠٠٥، ويلحق بذلك اتهامهم الكسائي بدفع رشى للأعراب الذين كانوا في باب الخليفة ليشهدوا له، وممن ذكره الأعلم وابن الشجري والأنباري وغيرهم، وهو ما لا تليق نسبته إلى إمام كبير بحجم علي بن حمزة أحد السبعة الذين يقرأ المسلمون بقراءاتهم وإمام العربية والنحو.

(١) الأمالي لابن الشجري: ١ / ٥٦.

(٢) إنباه الرواه: ٢ / ١٦٩.

أبوهارون الكوفي، روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً محمد بن هاشم الزعفراني ومحمد بن جعفر بن الهيثم وسعيد بن عمران بن موسى وسليمان بن يحيى الضبي ومحمد بن يحيى المروزي وعبيد بن محمد المكتب وأبو عمرو الضرير، وحدث عنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، مات يوم الأحد من سنة إِحدى وثلاثين ومائتين"(١).

وقد ذكره ابن مجاهد [تـ ٣٢٤هـ] عشرات المرات(٢)، وكذلك ابن الجزري في النشر في القراءات العشر(٣)، وقال عنه السيوطي: "كان ابن سعدان من النحاة الكوفيين، صرح به الشيخ أبو حيان في مواضع من شرح التسهيل"(٤) كما ذكره السمين الحلبي ونسبه إِلى الكوفيين(٥).

وعليه فنحن أمام نحوي كوفي ضليع، له حضور واسع في كتب القراءات والنحو والتراجم، تتلمذ لإِمام الكوفيين الكسائي [تـ ١٨٩] ومن شأنه أن يمثل النحو الكوفي تمثيلا حسنا كونه من متقدميهم.

٣ــ٧. أهمية الكتابين :

من يطالع تراجم النحاة يجد أن كتبا صنفت في الخلاف النحوي من مثل اختلاف النحويين لثعلب والرد عليه لابن كيسان [تـ٣٢٠هـ] والمقنع في اختلاف النحويين البصريين والكوفيين للنحاس [تـ٣٣٨هـ] وغيرها(٦)، لكن هذه الكتب لم تستطع أن تشق غمار الزمن لتصل إِلينا، وكان الحظ الأوفر لكتاب الإِنصاف

(١) غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/ ١٤٣.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات: ٥٧، ٥٨، ١٣٠.

(٣) ينظر على سبيل المثال: ٥٦، ٢٣٦، ٢٧٧.

(٤) بغية الوعاة: ١/ ١١١.

(٥) الدر المصون: ٦/ ٢٠٢، ٩/ ٤٩٧.

(٦) ينظر: معجم الأدباء: ٤/ ٢٢٨، ٥/ ١٤٣، ١٢/ ٦٢، ١٧/ ١٣٩، بغية الوعاة: ١/ ٣٦٢، ٣٩٧، ٢/ ١٢٨.

الذي صنفه الأنباري وحجز لنفسه به موقعا متقدما في كافة الدراسات النحوية التي تقوم على الخلاف أو تعنى بالاختيارات النحوية للنحويين، احتوى هذا الكتاب على عدد كبير من المسائل الخلافية النحوية بلغت مئة وإحدى وعشرين مسألة في مختلف الأبواب النحوية، وافق البصريين في مئة وأربع عشرة مسألة، في حين وافق الكوفيين في سبع مسائل فقط.

أما كتاب ابن سعدان فكتاب مختصر لا يصل إلى ثمن كتاب الإنصاف من حيث عدد الصفحات واشتمل على ستة وخمسين بابا، شملت أهم أبواب النحو بإيجاز شديد، وتكمن أهميته في أنه كتاب نحوي كوفي مختص بالدرس النحوي مخلص مما علق بغيره، ذلك أن كتب الكوفيين الأخرى التي وصلت إلينا اختلط النحو فيها باللغة والتفسير والقراءات، كما هو الحال في معاني القرآن للفراء، واختلط بالأدب والشعر كما هو الحال في مجالس ثعلب، وشرح المعلقات السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري.

٤ــ ٧ .سبب التأليف :

صرح الأنباري بأن "جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقهين المشتغلين "عليه" بعلم العربية بالمدرسة النظامية "سألوه أن يلخص "لهم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة"(١) فأجابهم إلى مرادهم، ولعل ذلك سبب أيضا في التوسع الذي حصل في كتابه، فمقام الدارسين يستوجب الإفاضة في الحجج والبراهين، وعزز ذلك الجو السائد في مثل تلك المدارس الذي يبرز فيه الجدل والردود في مختلف الفنون.

أما ابن سعدان فلم يشر إلى أي سبب دعاه إلى التأليف، وهو ما يجعل مؤلفه

(١) الإنصاف: ١/ ٥.

مستقلا غير خاضع لرغبة ما أو اتجاه ما، ومن شأن ذلك أن يمثل الفكر النحوي لصاحبه، دون محاولة لاستعراض القدرات والحجج التي تبرز في العادة بين المتنافسين أو في محيط الأنصار.

٥ـ٧. مصادر الكتابين :

لم يصرح الأنباري في ثنايا كتابه بأي من مصادره في مسائل الخلاف مكتفيا أحيانا بإسناد رأيٍ ما لنحويٍ ما كالأخفش أو الكسائي أو الفراء أو المبرد أو ثعلب أو غيرهم، غير أنه قال في افتتاحية كتابه: "وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق "(١)، ولا يمكن الجزم بمن أراده من أهل التحقيق؟ هل أراد المحققين في كل مذهب؟ أو أراد المحققين من شيوخه كابن الشجري الذي يظهر أنه استقى منه بعض مسائله بصورة كاملة كما في مسألة نعم وبئس(٢)، وهكذا لا نملك ما يثبت أو ينفي عودة الأنباري إلى أي من كتب الكوفيين في نسبة الأقوال التي ذكرها إليهم؛ إذ إن ذلك بحاجة إلى عمل مستقل.

لكن ما يمتلكه الباحث هنا مثال يحمل مؤشرات خطيرة، تستدعي ـ بالفعل ـ أن يقوم الباحثون بتلك العملية الواسعة من الاستقراء والتتبع للوصول إلى يقين في هذه المسألة الجزئية المهمة.

هذا المثال الذي أسوقه هنا يمكن أن يكون دليلا على عودته إلى معاني القرآن للفراء، ويمكن أن يكون دليلا على عدم عودته إليه، وفي كلا الحالين يعد مؤشرا سلبيا؛ إذ لو افترضنا عودته إلى الكتاب فإن ذلك لا يعني إلا النقل غير الأمين من كتاب الرجل وتقويله ما لم يقل، ولو افترضنا عدم العودة إليه، فإن ذلك يعني أنه أخذه عن مصادر لا تلتزم الأمانة العلمية، وهو ما يمثل خطرا محدقا بكل ما ينقله

(١) السابق: ص ن.

(٢) الإنصاف: ١/ ٩٧: ١٢٦، والأمالي الشجرية: ٢/ ٣٨٨: ٤٢٢، وعلى الرغم من استقائه لها منه إلا أنه لم يشر إلى ذلك.

الأنباري من أقوال المخالفين حتى يثبت أنهم قالوا به والتزموه.

نسب الأنباري إلى الفراء القول بأن (إلا) في الاستثناء مركبة من (إنّ) و(لا) "ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بـ(إنّ)، وعطفوا بها في النفي اعتبارا بـ(لا)"(١)، وهو ما لا وجود له البتة عند الفراء الذي يقول: "ونرى أن قول العرب (إلاَّ) إنما جمعوا بين (إنْ) التى تكون جحداً، وضمّوا إليها (لا) فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا من حد الجحد، إذ جمعتا فصارا حرفا واحداً"(٢).

ثم نرى الأنباري ـ غفر الله له ـ لا يكتفي بأن ينسب للرجل ما لم يقله بل يزيد على ذلك أن يستدل للفراء بعد ذلك بقوله: "وأما الفراء فتمسك بأن قال: إنما قلنا إنه منصوب بـ(إلا)، لأن الأصل فيها (إنّ) و(لا) فـ(زيد) اسم (إن) و(لا) كَفَت من الخبر؛ لأن التأويل: (إنّ زيدا لم يقم) ثم خففت (إنَّ) وأدغمت في (لا) وركبت معها فصارتا حرفا واحدا"(٣).

كما أن من المصادر المحتمله للأنباري كتابات أبي علي الفارسي، الذي خصه بعض الدارسين بفصل من باب سماه (مدى تأثر الخالفين بأبي علي)(٤).

أما عن مصادر ابن سعدان فليس في أيدينا شيء من أقواله يمكن أن ننسبه إلى من تقدمه، وخصوصا أن المؤلفات التي سبقته في النحو محدودة، وما يبدو من تطابق في الرؤى بينه وبين الفراء في معانيه، لا يلزم منه أن يأخذ ابن سعدان عن الفراء لعدم وجود ما يثبت أنه أخذ عنه(٥)، وإن تتلمذ كل منهما على الكسائي.

(١) السابق: ١/ ٢٦١.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٣٧٧ (بنصه وحروفه).

(٣) الإنصاف: ١/ ٢٦١.

(٤) عبد الفتاح شلبي في (أبو علي الفارسي: ٦٥٩: ٦٦٧).

(٥) ينظر: مختصر النحو (مقدمة المحقق): ١٦.

على أن هناك تشابها في العناوين بين أبواب كتاب مختصر ابن سعدان وبين كتاب الحدود الذي ذكر ابن النديم أنه للفراء، وهو ما أشار إليه محقق مختصر ابن سعدان(١) علما بأن ابن النديم ذكر في ترجمة ابن سعدان أن "له قطعة حدود على مثال حدود الفراء لا يرغب الناس فيها"(٢)، كما أن مما يشار إليه أن عنوان الباب الأول من كتاب ابن سعدان يشابه إلى حد ما عنوان الباب الثاني من كتاب سيبويه، والعنوان عند ابن سعدان (باب مجرى العربية) وعند سيبويه (هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية)(٣)، وإن ظهر منذ الوهلة الأولى الفارق الكبير الذي يمتاز به النحو البصري عن الكوفي في موضوع التمييز المبكر بين مصطلحات البناء والإعراب.

واختتم هنا بأن قدرا من التشابه بين مختصر النحو وبين المقدمة المنسوبة إلى خلف الأحمر [ت١٨٠] سواء في طريقة التناول أو الاختصار أو الاتفاق في عناوين بعض الأبواب التي خلت منها كتب النحو: من مثل: كتاب سيبويه أو المقتضب أو الأصول في النحو، ومن ذلك (باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها) كما هو عند خلف أو (باب حروف الرفع) كما هو عند ابن سعدان(٤).

٧ـ٧. النهج:

بين نهجي الرجلين في كتابيهما فرق واضح، أحد أسبابه إسهاب الأنباري، واختصار ابن سعدان، فالأنباري يبدأ بتحديد المسألة بدقة فائقة ذاكرا فيها المذهبين مبتدئا بمذهب الكوفيين مردفا له بمذهب البصريين، ثم يعرض بعد ذلك أدلة الكوفيين ومن ثم أدلة البصريين خالصا إلى الرأي الذي يراه مناقشا بعد ذلك من

(١) السابق: ٢٦.

(٢) الفهرست: ١٠٤.

(٣) ينظر مختصر النحو: ٣٩، وكتاب سيبويه: ١٣.

(٤) ينظر: مختصر النحو: ٥٦، والمقدمة في النحو: ٣٦.

خالفهم بادئا الرد والنقاش بقوله: (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين/ البصريين)(١).

أما ابن سعدان فإنه بعد أن يحدد الباب ينطلق في مخاطبة القارئ بقوله (اعلم) في الأعم الأغلب وهي اللفظة التي تناسب كتب التعليم، ثم يردفها بذكر الحكم ممثلا له بمثال قريب التناول يشرح فيه الحكم باقتضاب ويسر، ثم يذكر المتعلقات حال وجودها ممثلا لها كذلك، مقتصرا في كل ما يذكر على المعلومات الأساسية، ضاربا صفحا عن ذكر الخلافات.

وعن نهجيهما في الاستشهاد بالقرآن الكريم يظهر أثر اشتغال ابن سعدان بالقرآن وتلقي قراءاته في المختصر، على الرغم من صغر حجمه إذ إن فيه ستة وثلاثين شاهدا قرآنيا، استشهد بها ابن سعدان في مختصره مقابل ما يربو على مئتي آية في الإنصاف على الرغم من حجمه الكبير.

ويمكنني أن أستخلص أن ابن سعدان لم يكن يتخذ ذلك الأسلوب الصارم الذي أخذه الأنباري عن البصريين في التعامل مع القراءات التي لا يرضى عنها النحاة البصريون، وهو ما يمتاز به الكوفيون كذلك، وذلك أن ابن سعدان استشهد

(١) سبقت الإشارة إلى أنه لم يوافق الكوفيين إلا في سبع مسائل، وما عدا ذلك فقد وافق البصريين والمسائل التي وافق فيها الكوفيين هي:

١. القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا، وأن لولا هي التي رفعته ١/ ٧٥.

٢. القول في تقديم خبر (ليس) عليها وأنه لا يجوز١./ ١٦٣.

٣. لام (لعل) زائدة أم أصلية، وأنه أصلية: ٢/ ٢٢٤.

٤. مسألة جواز منع المنصرف من الصرف في ضرورة الشعر: ٢/ ٥١٤.

٥. مسألة الياء والكاف في (لولاي) و(لولاك) هل هما في موضع رفع أو موضع جر واختيار الأول: ٢/ ٦٩٠.

٦. مسألة أن المبهم أعرف من العلم: ٢/ ٧٠٩.

٧. مسألة هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلي بأل الساكن ما قبل آخره في نحو (رأيت البَكَرْ) اختيار الجواز: ٢/ ٧٣٥.

بقراءة من خارج القراءات العشر ـ مع العلم أنه كان قبل التسبيع الذي قام به ابن مجاهد [تـ٣٢٤هـ] ـ هي قوله تعالى (إنّ الله بريء من المشركين ورسوله)، وهي ما نسبت بعد ذلك للحسن وغيره(١).

وهو ما يختلف فيه عن الأنباري الذي يقول عن قراءة لابن عامر ـ وهو أحد السبعة ـ "والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة ووهم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا بـ(الياء)، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو فدل على صحة ما ذهبنا إليه، والله أعلم"(٢).

وفي موضوع الاستشهاد بالحديث لا يمكن أن ننطلق من خلو المختصر من أحاديث لرسول الله ﷺ للقول بأنه كان لا يرى الاستشهاد بها؛ ذلك أن مختصره خلا أيضا من الشواهد الشعرية، وهو الذي يمكن أن يفهم منه أن الاختصار وتعلق الرجل بالقرآن كانا وراء ذلك.

أما الإنصاف ففيه ما يزيد عن خمسمائة شاهد شعري، أوردها الأنباري كأدلة للبصريين والكوفيين وله أيضا في ترجيحه وردوده، أما الأحاديث في الإنصاف فقليلة جدا، والاستشهاد بها فيه لم يأت على لسانه في اختياره أو ترجيحاته وإنما جاء على لسان الفريقين، ولعل وراء ذلك أنه لا يثق بأن الرواة قد أدوا الحديث كما سمعوه، يقول وهو بصدد الحديث عن أن الفعل الذي يقع خبرا لكاد ينبغي أن يتجرد عن (أن) في اختيار الكلام: " أما الحديث (كاد الفقر أن يكون كفرا) فإن

(١) ينظر: مختصر النحو لابن سعدان: ٦٣، كما ينظر: معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: ٣/ ٣٤٢، والميسر في القراءات الأربع عشرة: ١٨٧.

(٢) الإنصاف: ٢/ ٤٣٦.

صح فزيادة (أن) من كلام الراوي لا من كلامه ـ عليه السلام ـ لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد"(١).

ومما يمتاز به منهج الإنصاف عن منهج مختصر ابن سعدان اعتماد الرد والنقاش واختيار قول على قول أمر ـ أساساً ـ لم تخل منه أي من مسائل الخلاف، والأنباري في ذلك ذو منهجية في الرد والاختيار تقوم على تضعيف الأدلة السمعية برميها حينا بالشذوذ وآخر بجهالة القائل وثالثة بمخالفة القياس، وقد يكون رده من وجه حينا ومن وجوه حينا آخر، وكل ذلك ظاهر فيه للعيان.

وقد يقسو على المخالف فيرمي قوله بالفساد، وهذه القسوة في الغالب كانت من نصيب الآراء الكوفية، حيث استخدم لفظة (فاسد) عشرات المرات في نعت آرائهم، ولم يستخدمها مرة واحدة في رده لآراء البصريين في المسائل السبع التي وافق فيها الكوفيين(٢).

٧ـ٧. التوازن النسبي:

التوازن النسبي بين مكونات الكتابين توفر من وجهة نظري في مختصر ابن سعدان أكثر من توفره في الإنصاف، صحيح أن من أبواب المختصر ما لم يتعد السطر الواحد وفيه ما تجاوز الصفحتين، لكن لذلك ما يبرره من أهمية الثاني، وكثرة ما فيه من أساسيات وكون الأول ليس كذلك، أما في الإنصاف فلا يبدو الأمر كذلك، إذ من المسائل ما فائدتها محدودة جدا ونجدها أخذت ما يزيد عن ثلاثين صفحة، بل فيه ما لا يعدو أن يكون ترفا عقليا، كمسألة اشتقاق الاسم،

(١) الإنصاف: ٢ / ٥٦٧، وينظر: ١ / ٨٧، ٢ / ٥٢٥، ٥٤١، ٦٣٣، ٦٣٥، ٧٦٢، والمسألة فيها بحث إذ قد جاءت (أنْ) في غير ما حديث ثابت في البخاري ومسلم ومسند الإمام أحمد وصحيح ابن خزيمة وغيرها بأسانيد صحيحة، وفي أسانيدها من يرى وجوب الاقتصار على المروي دون تعديل أو تصحيح، ولذلك دلالته من احتمالية صدور النص مشتملا على (أن).

(٢) ينظر: الإنصاف: ١ / ٨، وينظر: ١ / ٢٠، ٢١، ٣١، ٣٥، ٥٦.

هل هو من السمة، أمْ من السمو، ومسألة الألف والواو والياء في التثنية والجمع أهي إعراب..أم أنها حروف إعراب..أم أنها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب..أم أن انقلابها هو الإعراب"(١).

وأخيرا فما لاشك فيه أن كتاب الإنصاف في السيرورة أكثر من المختصر، وأن صاحب الإنصاف أشهر، وأثره في الدرس النحوي أظهر، لكنا نحمد لابن سعدان أنه ألف هذا المختصر الذي مثل إلى حد ما النحوي الكوفي ككتاب خاص بالنحو، يمكن من خلاله أن نأخذ صورة للنحو الكوفي في نهاية القرن الثاني والثلث الأول من القرن الثالث.

المسائل:

* التعجب من السواد والبياض
* عامل النصب في المفعول به
* أفعل التعجب بين الاسمية والفعلية
* نصب المعمول الثاني في بابي كان وظن وأخواتهما
* ما الذي رفع خبر إن
* نداء ما فيه ألف ولام
* فعل الأمر بين البناء والإعراب
* المنادى المفرد العلم بين البناء والإعراب
* (حاشا) بين الفعلية والحرفية
* إضافة النيف إلى العشرة
* اسم (لا) المفرد النكرة بين البناء والإعراب
* عامل الجزم في جواب الشرط

(١) الإنصاف: ١/ ٣٣.

المسألة الأولى: التعجب من السواد والبياض

وضع النحاة من لدن سيبويه(١) [ت١٨٠] شروطا للفعل المتعجب منه وصلت عند الأشموني [ت٩٠٠] إلى تسعة شروط(٢)، وما لم تنطبق عليه شروطهم أتَوا له بما يمكن أن يطلق عليه أفعال مساعدة من نحو (ما أشد)، ومما لا تنطبق عليه بعض تلك الشروط التعجب من الألوان التي إن جئت للتعجب منها فأدخل أشد، تقول: (ما أشدّ خضرة طيلسانك) كذا يقرر ابن سعدان الكوفي(٣)، ولم يستثن من ذلك سوادا ولا بياضا، وهو صنيع سيبويه في الكتاب الذي أجمل كصاحبنا قائلا: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان أفعل وكان لوناً أو خلقةً ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه.. إنما تقول: ما أشد حمرته"(٤).

ولا يدري أحد إلا الله ما الذي حدا الأنباري [ت٥٧٧] أن ينسب إلى الكوفيين أنه "يجوز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من السواد والبياض خاصة من بين الألوان"(٥) وهو ما لم ينص عليه ابن سعدان، بل لم يشر إليه.

ولا يكتفي الأنباري بذلك، بل يتطوع بسرد أدلة وشواهد واحتجاجات لهم عاد ونقضها واحدا واحدا، وهو الأمر الذي يستدعي عدم الوقوف عند ابن سعدان لاستطلاع رأي الكوفيين في المسألة من العودة إلى ما استطاع أن يشق غمار الزمن من كتب الكوفيين حتى يصل إلينا، فلعل الأنباري قد وقف على شيء من ذلك عند بعضهم.

ويأتي في طليعة ذلك ما سطره الفراء [ت٢٠٧] في كتابه (معاني القرآن) الذي

(١) الكتاب: ١/ ٧٣.

(٢) شرح الأشموني مع حاشية الصبان: ٣/ ٣٢.

(٣) ينظر: مختصر النحو: ٥٩.

(٤) الكتاب: ٤/ ٩٧.

(٥) الإنصاف: ١/ ١٤٨.

يقول فيه: "والعرب إذا قالوا: هو أفعل منك قالوه فى كل فاعل وفَعِيل، وما لا يزاد فى فعله شيء على ثلاثة أحرف، فإذا كان فى فَعْلَلت مثل زخرفت، أو افعللت مثل احمررت واصفررت لم يَقولوا:هو أفعل منك؛ إلا أن يقولوا: هو أشدّ حمرةً منك.."(١).

ثم نقد بعد ذلك من يجيزه في (عمي وزرق..) قائلا: "وليس ذلك بشيء"، وأجاز ذلك في الشعر، ونقل عن شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول: "ما أسود شعره" ولما سئل عن اسمه قال: " هذا بشار الناقط " ثم نقد من قال ذلك قائلا: "فمن قال هذا لزمه أن يقول: (الله أبيضك) و(الله أسودك)"(٢).

وعليه يمكن القول باطمئنان: إن هذا المسألة كغيرها مما نسبه الأنباري إلى الكوفيين دون ذكر مرجع له بحاجة إلى إعادة النظر في نسبتها إليهم.

فائدة:

لا بد من التنبه إلى أن الشواهد التي تذكر على جواز المسألة هي شواهد على باب آخر من أبواب النحو العربي هو (باب أفعل التفضيل) لكن من يورده ينطلق من منطلق أن (أفعل التفضيل) و(التعجب) باب واحد، وهو ما علق عليه الشاطبي (تـ٧٩٠) بقوله: "وأيضا فلا يلزم إذا كثر الشاذ في باب أن يقاس عليه في باب آخر" وقبلها بقليل قال "وإنما هو قليل ـ يشير إلى شواهد التعجب مباشرة من السواد والبياض ـ مما يقف على محله، وهو باب التفضيل، وإلا لزم أن يقاس التعجب على كل ما شذ في التفضيل، والتفضيل على كل ما شذ في التعجب، وذلك غير صحيح"(٣).

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٢٧.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٢٨.

(٣) المقاصد الشافية شرح الخلاصة (خلاصة) الكافية: ٤/ ٤٧٦.

المسألة الثانية: عامل النصب في المفعول به

نسب الأنباري إلى الكوفيين القول: بـ" أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعا... وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: (ظننت زيدا قائما) تنصب زيدا بـ (التاء) و(قائما) بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية "(١)، أما ابن سعدان فلم يخرج في كتابه عما هو عند النحاة من أن المفعول إنما نصب بالفعل يقول: "والمفعول به نصب أبدا تقدم أو تأخر، تقول: (دخل عبد الله دارك) رفعت (عبد الله)؛ لأنه فاعل، ونصبت (الدار) بإيقاع الفعل عليه "(٢).

ولا ينبغي أن نطمع في أن يذكر لنا الأنباري مصدره، فقد جرت عادته أن ينسب الأقوال والآراء هكذا دون عزو، ولو ذهبنا لنتلمس آراء الكوفيين بحثا عما يمكن أن نعضد به قول ابن سعدان لوجدنا أبا بكر بن الأنباري [ت٣٢٨هـ] في شرحه للقصائد السبع الطوال يقول في شرحه لقول العنترة: (فبعثت جاريتي): "والجارية نصب ببعثت"(٣)، ومثله كثير جدّا فيه، كما نجد عند إمام الكوفيين أحمد بن يحيى ثعلب [ت٢٩١] أن الفعل ينصب مفعولين دون الاستناد إلى الفاعل، يقول ثعلب: "قوله: ﴿**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ**﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي اختار موسى من القوم، وهما منصوبان بوقوع الفعل"(٤).

أما الفراء الذي نص على نسبة هذا الرأي إليه الرضي [ت٦٨٦هـ](٥) والشاطبي(٦)

(١) الإنصاف: ١/ ٧٨.
(٢) مختصر النحو: ٤٠.
(٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ٣٥٤.
(٤) مجالس ثعلب: ٢/ ٥٨٨.
(٥) شرح الكافية: ١/ ١٣٢.
(٦) المقاصد الشافية: ٣/ ١٣٢.

والسيوطي [تـ٩١١][1] فكلامه صريح واضح في مواضع عدة من معانيه، ومنها: يقول: "وقوله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ﴾ [البقرة: ١٧٣] نَصْب لوقوع (حرّم) عليها، وذلك أن قولك (إنّما) على وجهين: أحدهما أن تجعل (إنّما) حرفا واحدا، ثم تُعْمِل الأفعالَ التى تكون بعدها [فى] الأسماء، فإن كانت رافعة رفعت، وإن كانت ناصبة نصبت"[2].

وقال في قوله تعالى: "وقوله: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠] يريد: دِين الله منصوب عَلى الفعل "[3]، بل يتجاوز ذلك إلى القول بالنصب بفعل مضمر، يقول ﴿إِنّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ ثم قال: (وحِفْظاً) لو لم تكنِ الواو كان الحفظ منصوبا بـ(زينا)، فإذا كانت فيه الواو، وليس قبله شيء يُنْسَق عليه فهو دليل على أنه منصوب بفعلٍ مضمرٍ"[4].

وفي هذه المسألة تظهر صفة الجدل عند الأنباري في سرده لأوجه الاحتجاج للفريقين، ولا أقول عند الفريقين؛ لأن الذي يظهر أن الأنباري بعد تحديده بعناية للمسألة التي جرى فيها الخلاف يبدأ بجمع الأفكار التي يمكن أن ترد في أذهان المختلفين ليعيد إخراجها بعد ذلك في قالب جدلي قائم على سرد أقوال هؤلاء، ثم ما ينقضها لهؤلاء، ذلك السرد الاحتجاجي الذي أكاد أجزم أنه لا وجود له على تلك الهيئة على الأقل في أي من كتب الفريقين.

المسألة الثالثة: (أفعل) التعجب بين الاسمية والفعلية

نسب الأنباري إلى الكوفيين ـ عدا الكسائي ـ القول باسمية "(أفعل) في التعجب نحو (ما أحسنَ زيدا)"[5] حين نسب إلى البصريين القول" بأنه فعل

(١) همع الهوامع: ٢/ ٥.
(٢) معاني القرآن: ١/ ١٠٠.
(٣) معاني القرآن: ٢/ ٣٢٤.
(٤) السابق: ١/ ١١٤.
(٥) الإنصاف: ١/ ١٢٦.

ماض.. وإليه ذهب الكسائي"[1]، ثم صال وجال حينا باسم هؤلاء وآخر باسم أولئك ساردا حجج الفريقين مبديا شواهدهما وعللهما.

أما ابن سعدان فقال مختصرا: "واعلم أن كل ما تعجبت منه فهو نصب أبدا تقول: (ما أحسن عبد الله، نصبت عبد الله بالتعجب، فإذا صيرت (كان) قبل (أحسن) و(أجمل) وما أشبههما تركت الاسم منصوبا على حاله، تقول: (ما كان أظرفَ زيدا).. فإذا جئت بـ(لولا) فانصب الذي توقع عليه التعجب وارفع ما يجيء بعد (لولا)، تقول: (ما أحسنَ ثوبَك لولا علمُه "[2].

ومن يمعن النظر في كلام ابن سعدان يلمس منه ـ وإن لم يصرح ـ القول بفعليته في (نصبت عبد الله بالتعجب) (تركت الاسم على حاله منصوبا) (فانصب الذي توقع عليه التعجب)، وما التعجب في القول إلا الفعل (أفعل)، فإذا علم ـ وهو معلوم ـ أن الفريقين أجمعا على نصب ما بعد (أفعلَ) أمّا البصريون فعلى المفعولية لفعل التعجب، وأما الكوفيون فاضطربت أقوال النحويين فيما نسبوه إليهم، ففي حين يقول الرضي: "واعتذروا لنصب المتعجب منه بعد (أفعل) بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد (أفعل) المشابه لفعل مضمر فاعله، فموقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه"[3] نجد السيوطي ينسب إلى الفراء أنه "نصب على حد نصب الأب في (زيد كريمٌ الأبَ)[4] وهذان الإعرابان لم أقف عليهما لا في (معاني القرآن) ولا في (مجالس ثعلب).

والسيوطي ممن خص الفراء بالقول باسمية (أفعل) التعجب، وهو الأمر الذي لا وجود له في مظانه من معاني القرآن، بل فيه ما يفيد أن صيغتي التعجب سواء،

(١) السابق: ص ن.

(٢) مختصر النحو: ٥٩.

(٣) شرح الكافية: ٢ / ٣٨٨.

(٤) همع الهوامع: ٣ / ٤٧

ومعلوم أنه لم ينسب أحد إليه أو إلى الكوفيين خلاف ما يراه البصريون في الصيغة الثانية (أفعل به) وهو أنه فعل، يقول الفراء: معلقا على قوله تعالى: ﴿ **أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ** ﴾ [الكهف: ٢٦]: "يريد الله تبارك وتعالى كقولك فى الكلام: أكرم بعبدالله ومعناه: ما أكرم عبدالله وكذلك قوله: ﴿ **أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ** ﴾ ما أسمعهم ما أبصرهم"، ثم يقول: "وكلّ ما كان فيه معنى من المدح والذمّ فإنكَ تقول فيه: أظرِف به وأكرم به، ومن الياء والواو: أَطيِب به.. وأجوِد به..، ومن المضاعف تظهر فيه التضعيف، ولا يجوز الإدغام كما لم يجز نقص الياء ولا الواو؛ لأن أصله ما أجودَه وما أشدّه وأطيبَه فَتُرك على ذلك، وأَما أَشدِد به، فإنه ظهر التضعيف لسكون اللام من الفعل "(١) فعده فعلا.

وجاء عند ثعلب وهو بصدد الحديث عن دخول الباء الزائدة على الفاعل والمفعول: " والمعنى أنهم يقولون: (أحسن بزيد) فيدخلون (الباء) في الممدوح، كما يقولون: (ما أحسن زيداً) ليعلموا أن الفعل لا يتصرف عليه "(٢).

فإذا أضفنا إلى ذلك أن من الشواهد التي زعم الأنباري أن الكوفيين يستشهدون بها ما هو متأخر عن عصر ثعلب فضلا عن عصر الفراء أو الكسائي مما جعل البغدادي يشير إلى ذلك ناقلا عن أحد شراح المفصل، يقول: "وقال السخاوي في شرح المفصل: والنحاة ينشدون يا ما أميلح غزلانا.. البيت ظنا منهم أنه شعر قديم، وإنما هو لعلي بن محمد العريني وهو متأخر وكان يروم التشبه بطريقة العرب في الشعر، وله مدح في علي بن عيسى وزير المقتدر، وقتل المقتدر في شوال سنة عشرين وثلاثمائة، ونسبه قوم من النحاة إلى مجنون بني عامر... والصحيح ما قدمته "(٣).

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٣٩.

(٢) مجالس ثعلب: ١/ ٢٧٣.

(٣) خزانة الأدب: ١/ ٩٧، ٩٨.

وعلى الرغم من عدم نص يثبت القول باسمية (أفعل) إلى الكوفيين، فإن كتب النحو شهدت حضورا قويا لهذه المسألة لو قال معه أحد : إنها لا تستحق كل ذلك ما كان عليه ملام، ولو قيل فيها بدلا من ذلك كله : إن التعجب مما يجري مجرى المثل، وهو ما أشار إليه الحيدرة اليمني [تـ بعد ٥٩٩][١] لأراحوا واستراحوا.

المسألة الرابعة : نصب المعمول الثاني في بابي كان وظن وأخواتهما

"ذهب الكوفيون إلى أن خبر (كان) والمفعول الثاني لـ (ظننت) نصب على الحال"[٢] هكذا بالإطلاق نسب الأنباري هذا القول إلى الكوفيين، وجاء النحاة من بعده يسيرون على دربه، ومنهم ابن فلاح [تـ ٦٨٠هـ][٣] والإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى[تـ٨٤٠هـ][٤] إلا أن الحيدرة اليمني لم يشر إلى ذلك من قريب ولا من بعيد على الرغم من عنايته بذكر الخلافات والترجيح بينها، وهو ما يمكن أن يعد مؤشرا قويا على أنه لم يطلع على كتاب الإنصاف للتقارب الزمني النسبي بينهما، والذي يمكن أن يعد بناء على ذلك أيضا، وعلى غيره مصدرا لكثير ممن ردد هذه الآراء.

وهذه المسألة على اشتهار نسبتها إلى الكوفيين إن كان يتيسر القطع بنسبة شيء إلى شخص أو نفي نسبته إليه، فإن نفيها عن الكوفيين سيكون من القطعيات، ذلك أن كتب القوم ناضحة بخلاف ما نسب إليهم، ولعل الدكتور فاضل السامرائي قد أفاض في ذلك، وتوصل إلى أنهم لم يقولوا به معتمدا على نصوص استقاها من معاني القرآن للفراء ومجالس ثعلب وشرح القصائد السبع الطوال على أنه عد هذه المسألة مسألتين: "من المسائل الخلافية التي أوردها.. الأنباري في.. الإنصاف"[٥] على أنها عند الأنباري مسألة واحدة.

(١) كشف المشكل: ٣٢٥.
(٢) الإنصاف:٢/ ٨٢١.
(٣) المغني في النحو: ٣/ ٥١.
(٤) تاج علوم لأدب: ٢/ ٨١٨.
(٥) تحقيقات نحوية: ٢، وينظر: ٦٥، ٨٥ من ذات الكتاب.

وعلاوة على ما ذكره أورد هنا أقوال ابن سعدان، والذي تعد نصوصا مهمة في محل النزاع؛ ذلك لأنه من متقدميهم، وكلامه جاء في غير موضع من كتابه، يقول في باب ظن: "واعلم أن (حسبت).. و(ظننت).. و(خلت).. إذا كن في أول الكلام فانصب بهن الاسم والفعل[1] تقول: (ظننت عبد الله عالما) نصبت (عبد الله)؛ لأنه اسم للظن، ونصبت (عالما)، لأنه خبر للظن.. فإذا أدخلت (الهاء) رفعت الاسم، ونصبت الفعل، تقول: (عبد الله أراه عالما)..ونصبت عالما؛ لأنه خبر (أرى)"[2].

ويقول: "فإذا أوقعت (كان) وأخواتها على خبر (إن) فانصب الخبر، تقول: (إن عبد الله كان عالما) نصبت (عالما) خبرا لـ(كان).."[3].

ويقول في باب (كان وأخواتها): "واعلم أن (كان) و..(ليس) و(أمسى).. يرفعن الأسماء ونعوتها وينصبن الأخبار، تقول: (كان عبد الله..قائما) رفعت عبد الله؛ لأنه اسم لـ(كان) ونصبت (قائما)؛ لأنه خبر لـ(كان)"[4].

ويقول: "وإذا جئت بـ(كان) رفعت الاسم ونصبت الفعل، تقول: (ما كان عبد الله إلا سائرا) رفعت (عبد الله) بـ(كان) ونصبت سائرا خبرا لـ(كان)"[5].

ويقول في (باب الجواب بكان وأخواتها): "وإذا قال كيف أصبحت ؟ فقل: صالحا، نصبت (صالحا) خبر (أصبحت)"[6].

كذا اتضح من كلام ابن سعدان الكوفي في مختلف المواضع التي يمكن أن

(١) ذكر محقق مختصر النحو أن ابن سعدان يريد بالفعل المشتق عامة واسم الفاعل خاصة ينظر ص٥٤ الهامشة (٤٤).

(٢) مختصر النحو: ٥٨.

(٣) السابق: ٦٣.

(٤) مختصر النحو : ٦٤.

(٥) السابق: ٦٦.

(٦) السابق: ١٠٥.

تكون موضع ذكر لهذين النوعين من النواسخ أن ابن سعدان لم يذكر مرة واحدة أن ذلك المعمول انتصب على الحال، وهو ما حرصت على ذكر كلام ابن سعدان المتعدد لأجله.

ونقل الشاطبي عن الفارسي في التذكرة نسبته القول بأن المعمول الثاني لـ (ظن) حال إلى الفراء[١] على الرغم من وضوح كلام الفراء ومنه: "وقد تقول العرب في (ظننت) وأخواتها من (رأيت) و(علمت).. فيقولون: (أظنني قائما) و(وجدتني صالحا)؛ لنقصانها وحاجتها إلى خبر سوى الاسم"[٢]، ويقول: "فإن كان الذي وقع على النكرة ناقصا فلا يكون إلا بطرح الواو من ذلك: (ما أظن درهما إلا كافيَك)، ولا يجوز إلا وهو كافيك؛ لأن الظن يحتاج إلى شيئين، فلا تعترض بالواو فيصير الظن كالمكتفي من الأفعال باسم واحد، وكذلك أخوات (ظننت) و(كان) وأشباههما.."[٣].

المسألة الخامسة: ما الذي رفع خبر إن

الحروف المشبهة بالفعل تعمل في الجزء الأول من الجملة عند البصريين والكوفيين كما هو مذكور عند النحاة ومنهم السيوطي حين قال: "ولا خلاف بين الفريقين أنها الناصبة للاسم، واختلف في الخبر فمذهب البصريين أنها الرافعة له أيضا، ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئا بل هو باق على رفعه قبل دخولها"[٤] كذا قال السيوطي، وهو الشيء ذاته الذي نسبه الأنباري إليهم حين قال: "ذهب الكوفيون إلى أن (إن) وأخواتها لا ترفع الخبر.." بل يجب "أن يكون باقيا على رفعه قبل دخولها"[٥] ونص عليه كذلك ابن فلاح اليمني[٦]، ولم

(١) المقاصد الشافية: ٢/ ٤٥٣.
(٢) معاني القرآن: ٢/ ١٠٦.
(٣) السابق: ٢/ ٨٣.
(٤) همع الهوامع: ٢/ ٤٩٠.
(٥) الإنصاف: ١/ ١٧٦
(٦) المغني في النحو: ٣/ ١٤٨، ١٤٩.

يكن الأنباري هذه المرة أقدم من نسبه إلى الكوفيين إذ نجد قبله ابن السراج يقول: "فإن قال قائل إن (إن) إنما عملت في الاسم فقط فنصبته وتركت الخبر على حاله كما كان مع الابتداء، وهو قول الكوفيين "(١).

وأيا كان الذي نسب إليهم هذا القول فإنه لا يعنينا في المقام الأول، إلا أقوال من نسب إليهم القول، إذ إنه لا يمكن أن تؤخذ مذاهب الناس إلا من كتبهم، وأقوال العلماء يستدل لها ولا يستدل بها، وابن السراج بصري المذهب والهوى مثله في ذلك مثل الأنباري، ومتى كان قول الخصم حجة على خصمه، ومن هنا فالذي عند الكوفيين هو غير ما نسب إليهم، يقول ابن سعدان: "واعلم أن (إن) و(وليت) و(لعل) ينصبن الأسماء.. ويرفعن الفعل، تقول: (إن عبد الله.. سائرٌ) نصبت عبد الله بـ(إن).. ورفعت (سائرا)؛ لأنه خبر لـ(إن)"(٢)، ولا أوضح من قوله في محل النزاع "يرفعن الفعل" وكيف أن الرفع معلل بكونه خبرا لـ(إن).

فإذا يممنا صوب الفراء لنعزز أن رفع خبر (إن) وأخواتها إنما هو بها، لا لأنه باق على الرفع الذي كان قبل دخولها عليه نجده يقول وهو بصدد الحديث عن قوله تعالى: ﴿**أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ**﴾ [الأحقاف: ٣٣]: "ولو ألقيت الباء من قادر فى هذا الموضع رفعته؛ لأنه خبر لأن.."(٣).

فإذا أضفنا إلى ذلك أن ما ذكر من حجج، قيل: إن الكوفيين احتجوا بها ليس له أثر أو وجود لا في معاني القرآن، ولا في مجالس ثعلب، أقول إذا أضفنا ذلك تبين لنا كيف أن صناعة الدرس النحوي في موضوع الخلاف بين المدرستين بحاجة إلى غربلة لأمهات كتب الخلاف.

(١) الأصول في النحو: ١/ ٢٣٠.

(٢) مختصر النحو: ٦٢.

(٣) معاني القرآن: ٣/ ٥٦.

ولنضرب لذلك مثالا مما نحن فيه، ذكر الأنباري أن مما احتج به الكوفيون ضعف تلك الحروف؛ لأنها إنما عملت لشبهها بالفعل فهي فرع عليه، وبالتالي أضعف منه؛ لأن الفرع أضعف من الأصل، ثم ذكر أن مما يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا

فنصب بـ(إذن)[1].

على أننا إذا عدنا إلى من أورد هذا البيت من الكوفيين لوجدنا الفراء أورده مرتين اثنتين، وليس في كلامه في كلا الموضعين مما ذكره الأنباري شيء يذكر أو لا يذكر، ففي الموضع الأول كان يعدد الحالات التي تأتي فيها (إذاً) ومنها: "وإذا كانت فى أوّل الكلام (إنّ) نصبت يفعل ورفعت ؛ فقلت: إنى إذاً أوذِيَك. والرفع جائز؛ أنشدنى بعض العرب:

لا تتركنِّى فِيهُم شَطيرا إنى إذاً أهلِكَ أو أَطيرا "[2]

وفي الموضع الثاني يقول " وقد تنصِب العربُ بإذاً، وهى بين الاسم وخبره فى إنَّ وحدها، فيقولون: إنى إذاً أضربَك، قالَ الشاعر:

لا تَترُكنِّى.. إلخ

والرفع جائز. وإنما جاز فى (إنّ) ولم يجز فى المبتدأ بغير (إنّ)؛ لأن الفعل لا يكون مقدَّماً فى إنَّ، وقد يكون مقدّماً لو أسْقطت"[3]، وظاهر أنه لا صلة لما ذكره الأنباري بما ذكره الفراء.

(١) ينظر: الإنصاف: ١/ ١٧٦، ١٧٧.

(٢) معاني القرآن: ١/ ٢٧٤.

(٣) السابق: ٢/ ٣٣٨.

المسألة السادسة: نداء ما فيه ألف ولام

يرى النحاة أن المنادى " إِنْ كانَ فيه (ألفٌ ولامٌ) اجتَلَبْتَ له (أَيّ) و (ها) التَّنبيه غالبًا، فَقُلتَ: (يا أَيُّها الرَّجُلُ) و (يا أَيُّها النَّاسُ) "وإنما قالوا" (غالبًا) احترازاً من كَلِمَةٍ واحِدَةٍ وهِيَ قولُهم: (يا اللهُ)، ولو قُلْتَ: (يا الرَّجُل) لم يجز" على حد قول الحيدرة اليمني[1]. لكن الأنباري نسب إلى الكوفيين أنه "يجوز نداء ما فيه (الألف واللام) نحو (يالرجل) و(يا الغلام)"[2] وهي من مسائله التي سبقه في نسبتها إلى الكوفيين ابن السراج إذ يقول: "وأهل بغداد يقولون: يا الرجلُ أقبل "[3]. وهو ما لا وجود له البتة عند ابن سعدان بل فيه ما يناقضه تماما إذ يقول: "فإذا دعوت اسما فيه (ألف ولام) فادعه بـ(يا أيها)، تقول: (يا أيها الرجل أقبل)"[4] وكلام ابن سعدان من الوضوح بمكان.

وكذلك الشأن عند الفراء الذي يقول: "يا عمرو والصَّلْتَ أقبلا، فتجعل الصلت تابعا لعمرٍو وفيه الألف واللام؛ لأنك نويت به أن يتبعه بلا نيَّة (يا) فى الألف واللام. فإن نويتها قلت: يا زيد ويأيها الصَّلْتُ أقبلا "ثم يقول: "فإن حذفت (يأيها) وأنت تريدها نصبت كقول الله عز وجل: ﴿**يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾ نصب الطير على جهتين: على نيَّة النداء المجدَّد له إذ لم يستقم دعاؤه بما دعيت به الجبال، وإن شئت أوقعت عليه فعلا "[5].

ولعل المؤشرات فيما ذهبنا إليه جلية، ولمزيد من الإيضاح نعزز هذين النصين بثالث، هو قول الفراء وهو بصدد شرح قوله تعالى: ﴿**يَا جِبَالُ أَوِبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾:

(١) شرح الملحة: ٢١٣، وينظر: الكتاب: ٢/ ١٩٥، والمقتضب: ٤/ ٢٣٩، الجمل: ١٥٠، ١٥١، والمحرر في النحو: ٢/ ٧٤٥.

(٢) الإنصاف: ١/ ٣٣٥.

(٣) الأصول في النحو: ١/ ٣٧٢.

(٤) مختصر النحو: ٦٨.

(٥) معاني القرآن: ١/ ١٢١.

"(وَالطَّيْرَ) منصوبة على جهتين: إحداهما أن تنصبها بالفعل بقوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً﴾ وسخَّرنا له الطيرَ. فيكون مثل قولك: أطعمته طعاماً وماء، تريد: وسَقيته مَاءً. فيجوز ذلك. والوجه الآخر بالنداء؛ لأنكَ إذا قلت: يا عمرو والصَلْت أقبِلا، نصبت الصّلت؛ لأنه إنَما يدعى بـ(يأيُّهَا)"(١)، ولا أوضح من أسلوب الحصر والقصر في قوله إنما يدعى بـ(أيها).

المسألة السابعة: فعل الأمر بين البناء والإعراب

لعل هذه المسألة من أشهر مسائل الخلاف التي يمتاز بها النحو الكوفي فيما يبدو للناس، وإن كانت في الواقع مما ينبغي ألا تكون كذلك، إذا ما أعيد النظر في البقية الباقية من الكتب الكوفية التي تصب في الدرس النحوي.

ولعل أقدم إشارة إلى أن فعل الأمر مجزوم كانت عند المبرد في قوله: "فإذا كان المأمور مخاطبا ففعله مبني غير مجزوم، وذلك قولك: (اذهبْ)، (انطلقْ) وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا مجزوم، وذلك خطأ فاحش"(٢).

وجاء بعده ابن السراج فنقل عنه ذلك(٣)، أما الأنباري فقد نسب القول إلى الكوفيين قائلا: "ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن أحرف المضارعة نحو (افعل) معرب مجزوم"(٤) وقبله كان الزجاجي قد نسبه إليهم(٥).

وقبل إيراد كلام ابن سعدان في المسألة لا بد من تقدمة توضح معنى الجزم عند الكوفيين لعلها تلقي مزيدا من الضوء على هذا المصطلح، الذي لعل نقلة الرأي الكوفي من البصريين لم يفهموا استخدامه لدى الكوفيين، أو لعلهم فهموه إلا أن

(١) معاني القرآن: ٢/ ٣٥٥.
(٢) المقتضب: ٢/ ١٣٩.
(٣) الأصول في النحو: ٢/ ١٧٤.
(٤) الانصاف: ٢/ ٥٢٤.
(٥) اللامات: ٩١.

التعصب جعلهم يوجهونه وجهة ما أرادها أصحاب الشأن أنفسهم، ومن هنا فإن ما لا ينبغي أن يتجاهل تطبيق القول السائد: (سلوهم ماذا قصدوا)؛ لأن لازم المذهب ليس بمذهب إلا إذا التزم أهل المذهب بذلك اللازم، أما أن نلزم الناس بما لم يلتزموا فذلك محض تحكم.

أسوق هنا قول ابن الحاجب [ت٦٤٦] وهو امتداد للنحويين البصريين عن استعمال مصطلحات الإعراب والبناء عند الكوفيين: " أما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني، وعلى العكس ولا يفرقون"(١)، فإطلاق مصطلحات البناء على المفاهيم الإعرابية، وإطلاق مصطلحات الإعراب على المفاهيم البنائية عند الكوفيين أمر معروف عند النحويين بشهادة ابن الحاجب.

ولمزيد من تأكيد ذلك لا بد من العودة إلى استنطاق كتب الكوفيين حول ذلك، يقول الفراء: "وإذا كان الهجاء أول سورة فكان حرفا واحدا مثل قوله (ص) و(ن) و(ق) كان فيه وجهان في العربية: إن نويت الهجاء تركته جزما، وكتبته حرفا واحدا "(٢) ويظهر لك مراده من (الجزم) من بقية كلامه في الوجه الثاني الذي هو جائز على حد قوله: "وإن جعلته اسما للسورة أو في مذهب قَسَم كتبته على هجائه (نون) و(صاد) و(قاف) وكسرت (الدال) من (صاد) والفاء من (قاف)، ونصبت (النون) من (نون) فقلت: (نونَ والقلم).." وهكذا يظهر من قوله: "جزما" أنه يريد به المعنى اللغوي للكلمة أي قطع آخرها عن الحركة كما أفاد هذا النقل استعمال (النصب) وهو مصطلح إعرابي محل (الفتح) الذي هو مصطلح (للبناء).

ويقول وهو بصدد الحديث عن قوله: ﴿ **وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ** ﴾ [آل عمران: ٧٥]: "كان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في ﴿ **يُؤَدِّهِ** ﴾"(٣)

(١) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣.

(٢) معاني القرآن: ١/ ١٠.

(٣) معاني القرآن: ١/ ٢٢٣.

ويقول عن قوله تعالى: ﴿**وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى**﴾ [النجم: ٥٠]: "قرأ الأعمشُ وعاصمٌ (عاداً) يخفضان النونَ، وذكرَ القاسم بن معن: أنّ الأعمشَ قرأ (عادَ لُّولى)، فجزمَ النونَ، ولم يهمز (الأولى)، وهى قراءةُ أهل المدينة: جَزمُوا (النونَ) لّما تحرّكَت (الَّلام)، وخفضَها مَن خفضَها؛ لأن البناء على جزم (اللام) التى مَع (الألف) فى الأولى والعربُ تقولُ: قُمْ لآن، وقُمِ الآن، وصُمِ الاثنين وصُمْ لثنين"(١).

ومثل هذا كثير ليس في كتب الكوفيين فحسب، بل لا تخلو منه كتب البصريين، ولعل ذلك ناتج عن عدم التمييز بين مصطلحات الإعراب والبناء بسب حداثة النشأة، يقول سيبويه: " وتقول في رجل سميته بـ(ارمه): (هذا إرمٍ قد جاء) وينون..وتقول: (رأيت إرميَ قبل) يبين (الياء) لأنها صارت اسما وخرجت من موضع (الجزم) وصارت في موضع يرتفع فيه وينجر وينتصب"(٢) ولا نحتاج إلى أن نضع خطين تحت قوله "وخرجت ـ أي الكلمة ـ من موضع الجزم".

في ضوء ما سبق لا بد أن نفهم كلام الكوفيين عندما يقولون إن فعل الأمر مجزوم، وبخاصة أنهم لم يقولوا كما قوَّلهم الأنباري (معرب مجزوم) إذ كلمة معرب مدرجة منه كما أدرجها في مواضع أخرى عندما تشتبه المصطلحات وهو ما سيشار إليه في موضعه.

يقول ابن سعدان: "واعلم أن الأمر والنهي مجزومان"(٣) ولعل عبارته جاءت هكذا بسبب اشتراك الأمر والنهي بأن نهاية كل واحد منهما مقطوعة فتطلب الاختصار، لأن من أهم سمات الكتاب أن تأتي عبارته هكذا، وبخاصة إذا أخذنا ما سبق بعين الاعتبار.

(١) معاني القرآن: ٣/ ١٠٢.

(٢) الكتاب: ٣/ ٣١٧ـ٣١٨.

(٣) مختصر النحو: ٧٣.

فإذا أضفنا إلى ذلك أن الجزم الذي هو أحد أنواع الإعراب لا يقع عند النحويين إلا بعامل، وعوامل الجزم معلومة، ولا شيء منها هنا، ولا يمكن أن يقال إن لام الأمر المحذوفة هي الجازمة، ذلك أن الفراء يمنع من دخول الجازم والناصب إلا على فعل في أوله أحد حروف المضارعة كما سيأتي.

يقول الفراء في قوله: ﴿**قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا**﴾ [يونس: ٥٨]: "هذه قراءة العامة، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا).. بالتاء.. وقَوّى قولَ زيد أنها فى قراءة أبىّ (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الذى خُلِق للأمر إذا واجهْتَ به أو لم تواجِه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصَّة فى كلامهم؛ فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذى أوّله الياء والتاء والنون والألف، فلما حُذِفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف.."(١).

المسألة الثامنة: المنادى المفرد العلم بين البناء والإعراب

عندما يتحدث النحاة عن المنادى يجعلون من أنواعه المفرد العلم من قبيل (محمد) و(زيد)، وعندما يتحدثون عن إعرابه يقولون: إنه مبني على الضم في محل نصب على المفعول به إذ التقدير: أدعو محمدا، على الرغم مما في هذا التقدير من تعسف ينقل التركيب من جملة إنشائية (يا محمد) إلى خبرية (أدعو محمدا).

وعن حكم هذا النوع من المنادى الإعرابي يقول الأنباري إن الكوفيين يرون أنه "معرب مرفوع بغير تنوين" ويختص الفراءَ بأن ينسب إليه ـ من بين الكوفيين ـ القول ببنائه على الضم وأنه لا فاعل ولا مفعول، بينما نسب إلى البصريين أنه مبني على الضم في موضع نصب؛ لأنه مفعول به(٢) أما ابن سعدان فيقول: "وإذا دعوت

(١) معاني القرآن: ١/ ٤٦٩.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٢٣.

اسما مفردا فارفعه ولا تنونه، تقول: (يا زيدُ أقبل) رفعت؛ لأنه مفرد"[١].

وكأن الأنباري عندما نسب هذا القول إلى الكوفيين استلهم قول الكسائي الذي نقله الرضي[٢] والشاطبي[٣]، وألمح الأخير إلى رده من قبل السيرافي والأنباري مما يوحي بأن الأنباري أخذه عن السيرافي، ومن وجهة نظري أن كلام الكسائي الذي احتج به الأنباري ليس فيه القول بأن هذا الاسم (معرب مرفوع) بل فيه أنه مرفوع بغير تنوين، ومعلوم التداخل الحاصل بين مصطلحات البناء والإعراب الذي حمَّله الأنباري ما لا يحتمل ليس في هذه المسألة فقط بل في مسائل أخرى شبيهة منها مما سبق (فعل الأمر والقول بإعرابه أو بنائه).

وحتى يتضح الحال ننقل كلام الكسائي بحسب الأنباري الذي يقول: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأننا وجدناه لا معرِبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى، فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف، فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق"[٤] وذكره بمعناه الرضي بلفظ مختلف نوعاً ما، يقول الرضي: "فرفعناه ولم ننونه؛ ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رفع"[٥]، وعلى أيّ ففي ظل التداخل الحاصل بين مصطلحات الإعراب والبناء لا يمكن بحال أن ننسب أو نقبل بنسبة الإعراب بإعرابه إلى الكسائي فضلا عن الكوفيين، ثم إن الخيارات التي عددها الكسائي هنا إنما هي على البناء لا على الإعراب بدلالة قوله إنه لو خفضه لأشبه المضاف، أي من غير تنوين؛ لأنه لا يمكن أن يشبه المضاف إلا

(١) مختصر النحو: ٦٨.
(٢) شرح الكافية ١/ ١٣٢.
(٣) المقاصد الشافية: ٥/ ٢٥٨.
(٤) الإنصاف: ١/ ٣٢٣.
(٥) شرح الكافية ١/ ١٣٢.

بذلك، وكذلك إذا نصبه سيشابه الممنوع من الصرف أي من غير تنوين أيضا، ولا يكون كذلك إلا في حالة البناء، إذ لا مانع له من الصرف، فإذا ما حاولنا تلمس فرق بين نقل الأنباري ونقل الرضي لوجدنا في الرضي "ولو فتحناه" مكان "ولم ننصبه".

ثم إذا رجعنا إلى كتب البصريين المعاصرين للكسائي، لوجدنا إمام النحاة يقول "واعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفعٌ، وهو في موضع نصب"(١).

وعليه ومن وجهة نظري لا فرق يذكر أو لا يذكر بين كلام الكسائي ـ إذا صح عنه النقل ـ وبين كلام سيبويه. أما الفراء فقد كفانا مؤونة البحث عن كلامه الأنباري ـ رحمه الله ـ.

المسألة التاسعة: (نعم) و(بئس) بين الاسمية والفعلية

(نعم) و(بئس) من الألفاظ كثيرة الدوران في كتب النحو واللغة، والخلاف الذي ذكره الأنباري أحد مظاهر ذلك الدوران، فقد ذكر في إنصافه أن نحاة المصرين اختلفوا فيهما ففي حين "ذهب الكوفيون إلى أنَّ (نعم) و(بئس) اسمان مبتدآن ذهب، البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان وإليه ذهب.. الكسائي"(٢) وهي إحدى المسائل الطوال في الإنصاف فقد شغلت ثلاثين صفحة من إجمالي (٨٣٥) صفحة، وزعت على مئة وإحدى وعشرين مسألة.

وكلام ابن سعدان وإن كان مجملا لم يصرح فيه بالاسمية أو الفعلية، إلا أنه يفهم منه أنها (فعل) لا (اسم)، يقول: "واعلم أن (نعم) و(بئس) ترفع بهما المعرفة وتنصب بهما النكرة، تقول: (نعم الرجلُ زيدٌ) رفعت الرجل بـ(نعم)،

(١) شرح الكافية ١/ ١٣٢.

(٢) الإنصاف: ١/ ٩٧.

ورفعت (زيدا) بـ (نعم) والرجل..وتقول: (نعم رجلا زيد) رفعت زيدا بـ (نعم) "[1].

ومن شأن ذلك الإجمال أن يحتم العودة إلى المتوفر من كتب الكوفيين ـ يقول الفراء، وهو بصدد الحديث عن قوله تعالى: ﴿ **فَسَاءَ قَرِينًا** ﴾ [النساء: ٣٨]: " قوله (فساء قرينا) بمنزلة قولك: (نعم رجلا) و(بئس رجلا)، وكذلك (وساءت مصيرا) و(كبر مقتا)..فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثا مثل: (الدار منزل صدق) قلت: (نعمت منزلا) كما قال: (وساءت مصيرا) وقال (حسنت مرتفقا)، ولو قيل: (وساء مصيرا) و(حسن مرتفقا) لكان صوابا كما تقول: (بئس المنزل النار) و(نعم المنزل الجنة)..، ويجوز: (نعمت المنزل دارك) وتؤنث الفعل لما كان وصفا للدار، وكذلك تقول: (نعم الدار منزلك فتذكر فعل الدار إذ كانت وصفا للمنزل " .

ويقول بعدها: "ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: "بئسا رجلين، وبئس رجلين، للقوم: نعم القوم، ونعموا قوما، وكذلك الجمع من المؤنث، وإنما وجدوا الفعل وقد جاء بعد الأسماء؛ لأن (بئس) و(نعم) دلالة على مدح أو ذم"[2] وهكذا أكد الفراء فعلية (بئس) و(نعم) كما يظهر إسنادهما للضمائر المختلفة، غير أنه قد جاء عنده ما يمكن أن يكون مستندا لصحة نسبة هذا الأمر إليهم، وإن كان لا يخلو من دلائل على فعليتهما، يقول: "وحسنت مرتفقا، فأنث الفعل على معنى الجنة، ولو ذكر بتذكير المرتفق كان صوابا كما قال (بئس للظالمين بدلا) يريد إبليس وذريته، ولم يقل بئسوا.. والعرب توحد (نعم) و(بئس) وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: (أما قومك فنعموا قوما ونعم قوما)، وكذلك (بئس) " .

(١) مختصر النحو: ٧٧.

(٢) معاني القرآن: ١ / ٢٦٧، ٢٦٨.

ويعلل تجويز توحيدها عند العرب قائلا: "وإنما جاز توحيدها؛ لأنها ليست بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلوهما ليدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ (فعل) وليس معناهما كذلك وأن لا يقال منهما (يبأس الرجل زيد) ولا (ينعم الرجل أخوك)؛ ولذلك استجازوا الجمع والتوحيد في الفعل ونظيرهما (عسى).."[1]. والإشارات التي يمكن أن تدل على قوله بفعليتها من مفهوم المخالفة في قوله (ليس بفعل يلتمس معناه)، أي: إنها فعل لا يلتمس معناه، وقوله (وإن كانت بعد الأسماء) فلو كانتا اسمين لما كان لقوله معنى.

وأخيرا لو بحثنا عن الأدلة التي ساقها على ألسنة الكوفيين، لما وجدنا لها أثرا في معاني القرآن، ولا في مجالس ثعلب، وإنما هي أدلة وأقوال سردها، وهي تشابه إن لم نقل تطابق أدلة ابن الشجري في تناوله للقضية ذاتها فيما يزيد عن ثلاثين صفحة من أماليه، وكذلك الحال في طريقة عرضها دون أدنى ذكر أو إشارة إلى كتاب شيخه وأستاذه ابن الشجري [ت٥٤٢هـ][2].

المسألة العاشرة: (حاشا) بين الفعلية والحرفية

نسب الأنباري إلى الكوفيين "أن (حاشى) في الاستثناء فعل ماض، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات"[3] ولم يكن الأنباري الوحيد الذي نسب إليهم هذا القول، فممن نسب إليهم القول بأنه فعل أبدا الشاطبي[4].

والذي يطالع كلام ابن سعدان، لا يشك لأول وهلة في أمر وضوحه، وأنه نص في المسألة إذ قال في باب الاستثناء: "وثلاثة أحرف تخفض بهن في جميع

(١) معاني القرآن: ٢/ ١٤٢.

(٢) الأمالي الشجرية: ٢/ ٢٨٨: ٤٢٢.

(٣) الإنصاف: ١/ ٢٧٨.

(٤) المقاصد الشافية: ٣/ ٤١٣.

الكلام، وهن (حاشى) و(سوى) و(خلا) . . "، لكن الواقع غير ذلك فالرجل أطلق على أدوات الاستثناء أنها عشرة إذ يقول: "واعلم أن حروف الاستثناء عشرة. . ."(١) كررها كثيرا وهو يعدد أنواعها، والمؤكد أنه لا يقصد بالحرف هنا الحرف الذي هو اصطلاح للنوع الثالث من الكلمة والذي يعرف بـ" ما دل على معنى في غيره ولم يقترن بزمن" ولعله أراد بالحرف: الكلمة المفردة المستقلة بنفسها، وهو ما له وجود عند النحويين كسيبويه(٢) والزجاجي(٣).

لكن يمكن أن نتلمس من كلامه، أنه أراد بالحرف عند تعداد هذه الثلاثة الحرف الحقيقي، إذ إن الأدوات التي عددها لها أعمال أخرى غير الخفض من مثل (إلا، وما عدا، وما خلا، وليس، ولا يكون وإلا أن يكون)، وموضوع "خلا" واضح، وهو أن الجر بها مذهب بعض العرب على ما حكاه سيبويه(٤) أما إدخاله (سوى) في هذه فلعل سببه أنها كلها خفضت ما بعدها، وإن كان الخفض معها على الإضافة؛ ولأنه أصلا قد أطلق على الكل حروفا فلا معنى للتمييز بينها لو فعله.

ويبلغ بك العجب مداه أن الأنباري يزعم أن الكوفيين يستدلون على فعليتها بأنها تتصرف ودليلهم فيما يذكره هو لا هم قول النابغة:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

ووجه الغرابة أن هذا الشاهد لا وجود له البتة في معاني القرآن ولا في مجالس ثعلب، ولا في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ولعل من المشتهر بين المشتغلين بالدرس النحوي أنه من شواهد المبرد على القضية ذاتها التي يذهب إليها

(١) مختصر النحو: ٧٨.
(٢) الكتاب: ١/ ٥١.
(٣) الجمل: ٤٢.
(٤) الكتاب: ٢/ ٣٤٩.

المبرد، فيما نقله عنه ابن السراج[١] ونقله عضيمة في هامش المقتضب[٢] وممن ذكره عن المبرد الرضي[٣].

جدير بالذكر أن ابن السراج نسب إلى البغداديين أنهم "يجيزون النصب والجر بـ(حاشا)"[٤]، أما السيوطي فقد نسب إلى الفراء القول بفعليتها[٥] وهو ما لم أقف عليه في معاني الفراء على الرغم من كثرة تتبعي لمظانه فيه إذ إن كلام الفراء عن (حاشى) انحصر في حديثه عن قوله تعالى: ﴿**قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ**﴾ [يوسف: ٥١]، وهو كلام عام لم يصرح فيه بفعلية أو اسمية.

المسألة الحادية عشرة: إضافة النيف إلى العشرة

لعل مما تتفق فيه كلمة الناس أن (النيف) لا يأتي إلا بعد (عقد) وهو المرتكز المهم، وإن اختلفوا بعد ذلك: أيراد به "الزائد على العقد من واحد إلى ثلاثة" أم ما بين العقدين؟ وكذلك أيجوز تخفيفه (نَيْف) أم يلزم التثقيل (نَيِّف)؟[٦].

وعلى أية حال فقد نسب الأنباري إلى الكوفيين القول بجواز "إضافة النيف إلى العشرة نحو (خمسةَ عشرٍ)" في حين ذهب " البصريون إلى أنه لا يجوز"[٧]، وكعادته فقد استدل للفريقين بصيغة تؤكد صدور تلك الاحتجاجات عنهم من مثل قوله: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم، قال الشاعر:

كُلّفَ من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرةٍ من حجته

(١) الأصول في النحو: ١/ ٢٨٩.
(٢) ٤/ ٣٩٢.
(٣) شرح الكافية: ١/ ٢٤٤.
(٤) الأصول في النحو: ١/ ٢٨٩.
(٥) الهمع: ٢/ ٢٨٠.
(٦) ينظر في ذلك لسان العرب: ٩/ ٣٤٢، والمعجم الوسيط: ٩٦٤).
(٧) الإنصاف: ١/ ٣٠٩.

كذا قال، وكذا استدل لهم، لكن كل ذلك لا يكفي لأن تؤخذ هذه النسبة مأخذ التسليم، فابن سعدان الكوفي في باب العدد لم يشر إلى ذلك الجواز عند حديثه عن الأعداد " بين العشرة والعشرين "وذكر أنها " نصب أبدا في الرفع والنصب والخفض "(١) ولو كان ذلك جائزا لذكره ومثل عليه.

وإذا ما تركنا ابن سعدان إلى الفراء، لوجدناه يمنع من هذه الإضافة المزعومة، يقول في معرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿**أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**﴾ [يوسف: ٤]: "العرب تجعل العدد ما بين (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) منصوبا في خفضه ورفعه؛ وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحدا، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد "(٢)، أما البيت الذي أورده الأنباري ذاكرا أن الكوفيين استشهدوا به فإن الفراء أورده في موضعين: الأول أن الإضافة في الشعر جائزة قائلا: "ولو نويت بـ(خمسة عشر) أن تضيف الخمسة إلى العشرة في شعر لجاز ؛ لأنك نويت الأسماء ولم تنو العدد "(٣).

وأما الموضع الثاني فذكره شاهدا على قراءة عاصم وأهل المدينة (شِقوتنا) ـ بكسر الشين ـ في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا**﴾ [المؤمنون: ١٠٦]، ومما يؤكد براءة الكوفيين من هذا التجويز براءة الذئب من دم ابن يعقوب قول ابن الأنباري أبي بكر: "ومن العرب من يضيف النيف إلى العشرة، وهو مما لا يقاس عليه..وأكثر ما يفعلون ذلك في الشعر "(٤).

(١) مختصر النحو: ٨٠.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٣٢ـ٣٣.

(٣) معاني الفراء: ٢/ ٣٤.

(٤) المذكر والمؤنث: ٢/ ٢٢٧.

المسألة الثانية عشرة: اسم (لا) المفرد النكرة بين البناء والإعراب

في إعراب الاسم المفرد النكرة الواقع بعد (لا) خلاف واسع بين النحاة استوعبه الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى بما خلاصته أن أكثر النحويين قالوا ببنائه، وأن السيرافي قال بإعرابه لكن تنوينه لسعة الاستعمال أو لبيان انحطاط (لا) عن (إنّ)، وأن الكوفيين قالوا بإعرابه لكن ليس بـ(لا) وإنما بفعل مقدر، وحذف التنوين لتكرر الاستعمال(١)، والذي فيه عن الكوفيين يوافق ما ذكره الأنباري من وجه ويخالفه من وجه: يوافقه من حيث إنه نسب إليهم القول بإعراب الاسم المفرد النكرة الواقع بعد لا النافية للجنس، وخالفه من حيث عامل النصب فيه إذ يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) معرب منصوب بها نحو: (لا رجلَ في الدار..)"(٢).

ويظهر الاختلاف بين الرجلين في تعليل ما نسباه إلى الكوفيين من القول بنصبه وإعرابه، وهو ما لم يقل به الكوفيون، فعند ابن سعدان: "واعلم أن (لا) في التبرئة تنصب النكرة من غير تنوين، وإذا نونت رفعت، تقول: (لا مال لك)، تنصب المال بالتبرئة، وإن شئت قلت: (لا مالٌ لك) تريد: (ليس مال لك)"(٣).

والنصب من غير تنوين ما هو إلا البناء، لكن تداخل مصطلحات البناء والإعراب في تلك المرحلة كان وراء كل ما حصل من جدل بعد ذلك في هذه المسألة وفي غيرها مما أشير إليه في موضعه، ولا يقتصر ذلك الخلط على الكوفيين بل يشاركهم فيه البصريون أيضا، ومن ذلك ما ورد عند سيبويه في هذه المسألة نفسها من قوله: " هذا باب النفي بـ(لا): و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها"(٤).

(١) ينظر: تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب: ١/ ٦٤٩.

(٢) الإنصاف: ١/ ٣٦٦.

(٣) المختصر في النحو: ٧١.

(٤) الكتاب: ٢/ ٢٧٤.

ومما يعزز القول بأن المقصود بالنصب بغير تنوين هو البناء قول الفراء: " والعرب تقول: (إن لا مالَ اليومَ فلا مالَ أبدا) يجعلون (لا) على وجه التبرئة،ويرفعون أيضا ذلك على ذلك المعنى، ومن نصب بـ(النون) فعلى إضمار فعل أمر "(١)، وواضح تفريقه بين النصب بالنون الذي هو بفعل مقدر، والنصب الذي على وجه التبرئة، وهو بغير (نون) يعني التنوين.

المسألة الثالثة عشرة: عامل الجزم في جواب الشرط

نسب الأنباري إلى الكوفيين القول بأن جواب الشرط مجزوم على الجوار قائلا: "ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار.."(٢) وهو ما لا وجود له في أي من كتب الكوفيين البتة، ولم ينسبه أحد إليهم قبل الأنباري فيما وقفت عليه.

والاحتجاجات التي ساقها لهم هذه المرة احتجاجات عجيبة، فهو يذكر أنهم "احتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم"(٣)، وهذا الاستدلال يلزم منه أن يأخذ كل ملازم حكم ما لازمه، ولا يخفى ما في ذلك من مناقضة لواقع الدرس النحوي الذي فيه أمور كثيرة متلازمة ولا يلزم أن تأخذ حكما واحداً، والأعجب أنه لا وجود له في كتب الكوفيين.

ثم يقول فيما جعله أدلة لهم: "والحمل على الجوار كثير "وساق على ذلك آيات وأبياتا ذاكرا أنهم استدلوا بها على الجوار، ولست أدري ما الذي ربط بين الجر على الجوار والجزم على الجوار، علما بأن بعض ما ذكره لهم من أدلة سمعية له وجود في معاني القرآن للفراء إلا أن الفراء لم يستشهد به على ما ذكر الأنباري،

(١) معاني القرآن: ٣/ ١٩٥.

(٢) الإنصاف: ٢/ ٦٠٢.

(٣) السابق: ص ن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**﴾ [المائدة: ٦]، قال الأنباري فيما نسبه إلى الكوفيين: "بالخفض على الجوار "(١)، بينما لم يرد في كلام الفراء من الحديث عن الجر بالجوار شيء، وكل ما فيه أنها "مردودة على الوجوه" أي قراءة النصب، أما قراءة الجر، فالذي يظهر من كلام الفراء أنها عطف على الرؤوس؛ إذ روى بسنده عن علي أنه قال: "نزل الكتاب بالمسح والسنة الغسل"(٢)، ومما أورده الأنباري قول الشاعر:

كأنما ضَربت قدّام أعينِها قطنا بمستحصد الأوتار محلوجِ

ومن قولهم" هذا جحر ضبٍّ خربٍ "(٣) وهو ما له ذكر عند الفراء في بيان إعراب قوله تعالى (يوم عاصف) قائلا: "وإن نويت أن تجعل عاصف من نعت الريح خاصة، فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم،وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض.."(٤) وليس فيه أدنى إشارة إلى الجزم لا من قريب ولا من بعيد، ونحوٌ من كلامه هنا عند الإمام الطبري(٥).

أما ما ذكره عنهم من أنهم قالوا إن: "جواب الشرط كان ينبغي أن يكون مرفوعا إلا أنه جزم للجوار، ولهذا إذا حلت بينه وبين فعل الشرط بـ(الفاء) إو بـ(إذًا) رجع إلى الرفع، وزعم أنهم استدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿**فمَن يُؤْمِن بِرَبِهِ فَلا يَخَافُ بَخْسًا وَلا رَهَقًا**﴾ [الجن: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾ [الروم: ٣٦]، ولا إشارة إلى ذلك في معاني القرآن، ولا في تفسير الطبري.

(١) الإنصاف: ٢/ ٦٠٢.

(٢) ينظر معاني القرآن: ١/ ٣٠٢.

(٣) ينظر الإنصاف: ٢/ ٦٠٥.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٧٤.

(٥) ينظر: تفسير الطبري: ١٦/ ٥٥٤.

أما كلام الكوفيين في جزم جواب الشرط فيقول ابن سعدان: "وحروف الجزاء (إن..ومن وما ومهما..اجزم بهن كل فعل في أوله (ياء) أو (تاء) أو (نون) أو (ألف)، واجزم الجواب، تقول: (إن تأتني آتك) جزمت الأول؛ لأنه شرط، وجزمت الثاني؛ لأنه جزاؤه "(١)، ويقول الطبري: "اختلف أهل العربية في تأويل قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة: ٣٥]، فقال بعض نحويي الكوفة: تأويل ذلك: ولا تقربا هذه الشجرة فإنكما إن قربتماها كنتما من الظالمين، فصار الثاني في موضع جواب الجزاء، وجواب الجزاء يعمل فيه أوله، كقولك: (إن تقم أقم) فتجزم الثاني بجزم الأول(٢).

ثم إن هذا كتاب القصائد السبع الطوال لابن الأنباري على الرغم من كثرة ما ورد فيه من شرط وجواب شرط أدعي أنه لم يقل مرة واحدة إن جواب الشرط جزم على الجوار، بل قال في شرحه لقول طرفة:

وقربتُ بالقربى وجدِّك إنه متى يكُ أمرٌ للنكيثة أشهدِ

و(يك) موضعه جزم بـ(متى).. وأشهد مجزوم على جواب الجزاء"(٣).

(١) مختصر النحو: ٨٥.

(٢) ينظر تفسير الطبري: ١/ ٥٣١.

(٣) شرح القصائد السبع الطوال: ٢٠٥.

الخاتمة

وبعدُ، وقبلَ أن تلقيَ هذه الرحلة عصا الترحال لا بد وأن أسجل نتائج وتوصيات، وأنا إذ أسجلها لا أدعي أنها حقائق مطلقة لكنها جديرة بالنظر والمراجعة، وأحسب أنها خطوة في طريق طويل للوصول إلى الحقيقة في شأن هؤلاء النحاة، الذين أصبحوا عرضة للنقد والتهكم من قبل المشتغلين بمسائل الخلاف والاختيارات وما أكثرهم.

نتائج:

* ليس كل ما نسبه الأنباري إلى الكوفيين ثابتا، ولا كله غير ثابت، وإنما هناك ما يثبت وهناك ما لا يثبت.

* للكوفيين في بعض المسائل أكثر من رأي.

* كان هناك أسباب جعلت الأنباري ينسب إلى الكوفيين ما لم يقولوه منها: أنه لم يطلع على آراء الكوفيين من كتبهم، وحسن الظن به يقتضي أنه أخذه من أفواه خصومهم، كما أن منها التداخل بين مصطلحات البناء والإعراب عندهم، لكن ذلك لا يعفيه أبدا من المسؤولية، وبخاصة عند إقحام كلمة (معرب) عندما يقول الكوفيون إن هذا أو ذاك مرفوع أو منصوب أو مجزوم، وهو ما وقع فيه الكوفيون نتيجة لعدم التفريق بين المصطلحات، مثلهم في ذلك مثل قدماء البصريين.

* جمهرة المسائل في موضوع العامل، الذي بدأ لتسهيل العملية التعليمية، وانتهى سوطا في أيدي النحويين.

* هذه المسائل ليست هي كل المسائل التي أرى أن الأنباري نسب فيها إلى الكوفيين ما لم يقولوا به، لكنها كل المسائل التي رأيت لابن سعدان قولا يخالف ما ذهب إليه الأنباري ولو بوجه من الوجوه.

* حجم الترف الفكري ظاهر في غير مسألة.

* كان لنشأة الأنباري وطبيعة العصر، والخصومة بين الفريقين الأثر الواضح في كتاب الإنصاف.

يوصي الباحث بأن تدرس القضايا الآتية:

* مصادر الأنباري فيما ذكره من آراء إلى الكوفيين.

* جمع ما يتعلق بمسائل الخلاف من تفسير ابن جرير الطبري، وموازنة ذلك بمسائل الأنباري في إنصافه.

* أصول النحو الكوفي جديرة بالجمع والدراسة، وبيان صلتها أو عدم صلتها بالآراء، التي نسبها إليهم الأنباري.

* البحث عن ما إذا تتبع أحد من النحاة الأنباري في مسائله.

* يمكن أن تكون فهرسة المسائل النحوية في الكتب الحافلة بالنحو الكوفي مهامّ يكلف بها طلبة النحو من منتسبي الدراسات العليا.

* على أصحاب الدعوات التي تنادي بالتيسير في النحو العربي، ألا يستعجلوا في إسناد ما يرونه إلى الكوفيين بناء على كلام الأنباري أو غيره ممن جاء بعده، حتى لا يفاجؤوا بأن ما ذهبوا إليه وادعوا أنه رأي للكوفيين ليس إلا خطأ ارتكبه الأنباري أو غيره.

* على المشتغلين بالاختيارات عند النحويين ـ إن أبوا إلا الاستمرار في هذا النوع من الدرسات ـ الكف عن نسبة الأقوال إلى الكوفيين استنادا على كتب المسائل الخلافية، وإنما عليهم العودة إلى كتب الكوفيين أنفسهم.

المصادر والمراجع

* ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل علوش، أطروحته للدكتواره، بإشرف: د.الأب ميشيل الأر.
* أبو علي الفارسي:د.عبد الفتاح شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط٣: ١٤٠٩/ ١٩٨٩.
* الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة: ١٩٩٩/ ١٤٢٠.
* إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية: القاهرة.
* الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري،تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الفكر ـ بيروت ـ(د. ت).
* أمالي ابن الشجري، ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط١، ١٤١٣/ ١٩٩٢.
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ـ(دت).
* تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب، أحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق: د. نوري ياسين الهيتي، إصدارات وزارة الثقافة والسياحة ـ صنعاء ـ ١٤٢٥/ ٢٠٠٤.
* تحقيقات نحوية، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمّان،ط١: ١٤٢١/ ٢٠٠١.
* تفسير الطبري، الطبري، تحقيق: أحمد شاكر: مؤسسة الرسالة، ط١: ١٤٢٠/ ٢٠٠٠.

* الجمل لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
* حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق:طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية: القاهرة د ت.
* خزانة العرب ولب لباب لسان العرب،عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط٣: ١٤٠٩ـ١٩٨٩.
* الدر المصون: السمين الحلبي،تح: د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق: ط١: ١٩٨٦.
* رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزورية: تحقيق حياة قارة مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية المجلد السابع العدد الثاني ١٤٢٦ / ٢٠٠٥.
* سير أعلام النبلاء: الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة: بيروت، ط١: ١٤٠٥/ ١٩٨٤.
* شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف القاهرة:ط٥.
* شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية: بيروت ١٤١٥/ ١٩٩٥.
* شرح ملحة الإعراب، الحيدرة اليمني،تح: حميد النهاري(رسالة ماجستير في آداب جامعة تعز: ٢٠٠٨) بأشراف د. عبد المنعم أحمد صالح.
* غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية ١٩٨٩.
* الفهرست: محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة – بيروت، ١٣٩٨ – ١٩٧٨.

* كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة ط٢: ١٤٠٠.
* كتاب سيبويه:عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق:عبد السلام هارون، دار الجيل: بيروت ط: د ت.
* كشف المشكل، علي بن سليمان الحيدرة، تحقيق: د. هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار ـ عَمّان ـ الطبعة الأولى: ١٤٢٣ / ٢٠٠٢.
* اللامات: الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، دار صادر(١٩٩٢) مصور عن مطبوعات المجمع العلمي العربي ـ دمشق١٩٦٩..
* مجالس ثعلب ، تحقيق:عبد السلام محمد هارون،دار المعارف ـ القاهرة ـ (١٤٠٠ / ١٩٨٠).
* المحرر في النحو، عمر بن عيسى الهرمي، تحقيق : د. منصور على محمد عبد السميع، دار السلام للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى: ١٤٢٦.
* مختصر النحو، لابن سعدان الكوفي، تحقيق : د.حسين أحمد بو عباس، مجلس النشر العلمي: جامعة الكويت، الرسالة ٢٣٧: ١٤٢٦ـ٢٠٠٥.
* المذكر والمؤنث، ابن الأنباري: تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للتراث الإسلامي: القاهرة: ١٩٨١.
* معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار عالم الكتب: بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨ / ١٩٨٨.
* معجم الأدباء، ياقوت بن عبد الله الحموي، المكتبة التدمرية،ودار إحياء التراث: بيروت، دت.
* معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للنشر والتوزيع، دمشق: ١٤٢٢ / ٢٠٠٢.

* المغني في النحو، لابن فلاح، تحقيق : د.عبدالرزاق السعدي، بغداد ط١ : ١٩٩٩.
* المقاصد الشافية شرح الخلاصة (خلاصة) الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرون، جامعة أم القرى: مكة، ط١: ١٤٢٨ / ٢٠٠٧.
* المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٤١٥ / ١٩٩٤.
* المقدمة في النحو: خلف الأحمر، تحقيق : عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٨١ / ١٩٦١.
* الميسر في القراءات الأربع عشرة، محمد فهد خاروف، دار ابن كثير ـ بيروت ـ دمشق الطبعة الثالثة: ١٤٢٢ / ٢٠٠١.
* نزهة الألباء: الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس: بغداد ط٢: ١٩٧٠.
* النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أشرف عليه: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ـ بيروت– لبنان.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ـ (د. ت).